

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧ ، بالتفويض ،

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة الشرقية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٠٠٧/٤/٢٢

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/١١/٢٧ ؛

**قرار:**

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامى لندففة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٨.٠٨٤٣٨١.٥٠ ج (فقط خمسة ملايين وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وواحد وثمانون جنيهاً وثمانية وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٦٧.٢٥١٥٦٣.٠٠ ج (فقط مليونان وخمسمائة وخمسة عشر ألفاً وستمائة وثلاثون جنيهاً وسبعة وستون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٣.٢٥٦٨٧٥١.٠٠ ج (فقط مليونان وخمسمائة وثمانية وستون ألفاً وسبعمائة وواحد وخمسون جنيهاً وثلاثة وعشرون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠٠٦ مبلغ ٧٢.٦٤.٩٠.١٣٨ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً وثمانمائة وتسعة آلاف وأربعة وستون جنيهاً واثنان وسبعون قرشاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٧/١١/٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى